

الاستثمار العمومي والتشغيل والبطالة في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية من 1970-2013

بلقاسم رحالي*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر برامج الاستثمار العمومي التي نفذتها الجزائر على التشغيل والبطالة خلال الفترة 1970-2013. من خلال إجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على التشغيل والبطالة في الجزائر، حيث نتطرق في الجانب النظري للدراسة إلى مفهوم متغيرات: الاستثمار العمومي، التشغيل والبطالة والعلاقة بينها، لنتناول بالتحليل آثار مختلف المخططات والبرامج التنموية وسياسات التشغيل على تطور معدل البطالة في الجزائر. على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من سنة 1970 إلى سنة 1989، المرحلة الثانية من سنة 1990 إلى سنة 1999، والمرحلة الأخيرة من سنة 2000 إلى سنة 2013. لنعمل في الدراسة القياسية على تكميم الأثر الناتج عن نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج الداخلي الخام على معدل البطالة، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الأخرى لهذا المعدل، كمعدل النمو الاقتصادي، المجتمع النشط ومعدل التضخم. مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري والدور الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد ورسم معالم السياسة الاقتصادية، من خلال بناء نموذج خطي متعدد، نعتمد في بنائه على النظرية الاقتصادية من خلال مقارنة إشارة وحجم المعلومات المقدرة مع ما تنص عليه هذه النظرية والتوقعات القبلية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والمعايير الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعلمات ومختلف الاختبارات الإحصائية (اختبار Student، اختبار Fischer واختبار معامل التحديد)، ثم نستعمل المعايير القياسية (اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار عدم تجانس التباين) لبناء نموذج يحقق التوافق بين مختلف هذه المعايير.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار العمومي، التشغيل، المجتمع النشط، معامل التحديد، المعنوية الإحصائية

1. الاستثمار العمومي والتشغيل والبطالة في الجزائر من 1970 إلى 2013

بعد الاستقلال اتبعت الجزائر سياسة تنموية طويلة المدى من خلال انتهاج سياسة المخططات التنموية التي تركزت على الصناعات الثقيلة، وتميزت المرحلة الممتدة من 1967 إلى 1980 بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع

*أستاذ مساعد قسم أ - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش

للدولة في النشاط الاقتصادي، وبحدوث الأزمة النفطية سنة 1986 اتضحت مدى هشاشة الاقتصاد الوطني مما استدعى القيام بإصلاحات ذاتية لم تحقق نتائج كبيرة، بل زادت حدة البطالة والتضخم والمديونية الخارجية، مما حتم على الجزائر اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية قصد القيام بإصلاحات مدعومة من طرف هذه المؤسسات، ثم جاءت مرحلة جديدة من سنة 2000 تميزت بارتفاع أسعار البترول وتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

2. الاستثمار العمومي، التشغيل والبطالة في الجزائر من 1970 إلى 1989:

خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1989 عرف السياسة التنموية في الجزائر تطبيق عديد المخططات التنموية، تميزت بسيطرة القطاع العام على معظم أوجه النشاط الاقتصادي. الجدول (01): تطور الاستثمار العمومي، المجتمع النشط، معدل التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر من 1970 إلى 1989.

المخطط	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	1978-1979	المخطط الخماسي الأول	المخطط الخماسي الثاني
استثمار ع (مليار دج)	36.31	121.23	107.43	400.60	370.50
المجتمع النشط (فرد)	2665500	3818000	3306713	4703748	5300800
معدل التشغيل (%)	77.40	79.79	82.43	86.33	82.37
معدل البطالة (%)	22.96	20.21	17.57	13.67	17.63

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

تميزت مرحلة الاقتصاد المخطط بحجم الاستثمارات العمومية الكبير، حيث انتقلت من 36.31 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973) إلى 121.23 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977). وتم تمويل هذه الاستثمارات من مداخيل المحروقات والتي اعتبرت كافية لتغطية الاحتياجات من المواد التجهيزية المستوردة والضرورية لتشغيل الجهاز الإنتاجي، كما وفرت مبالغ ضخمة من أجل تحديث قطاع المحروقات وتطوير إنتاجه. ولقد سمح هذا المستوى من الاستثمارات خلال هذه الفترة من التقدم بشكل محسوس في ميدان التشغيل، حيث ارتفعت نسبة التشغيل لتبلغ في المتوسط خلال المخطط الرباعي الأول حوالي 77.40%، فبفضل التوسع في الاستثمارات العمومية خلال هذا المخطط تم استحداث ما يقارب 468 ألف منصب شغل جديدة، توزعت بين القطاعات كمايلي: 243 ألف منصب شغل من طرف القطاع المنتج مباشرة،

75 ألف منصب شغل من طرف القطاع شبه المنتج و 150 ألف منصب شغل من طرف القطاع غير المنتج. ليستقر معدل البطالة عند 22.96%، وهو ما يعني أن هناك حوالي 612000 فرد في حالة بطالة. ليسجل المخطط الرباعي الثاني قفزة استثمارية كبيرة كما نوعا، ساعد على تحقيقها عدة عوامل أبرزها الظروف المالية الملائمة بفضل تحسن أسعار البترول، والتي انتقلت من 2.26 دولار للبرميل كمتوسط لسعر البرميل خلال المخطط الرباعي الأول إلى 11.34 دولار للبرميل كمتوسط لسعر البرميل خلال هذا المخطط، وتم تركيز الجهود الاستثمارية خلال هذا المخطط على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية الاجتماعية عبر مختلف أرجاء الوطن. هذا الارتفاع في الاستثمار العمومي انعكس على التشغيل بصورة إيجابية، حيث ارتفعت مناصب الشغل في القطاع العام من 36% إلى 45% من مجموع الاستخدام، ورغم الزيادة المعتدلة في حجم المجتمع النشط إلا أن معدل البطالة انخفض إلى 20.21%، لأن عدد مناصب الشغل المستحدثة كان أكبر من الزيادة في حجم المجتمع النشط. بالنسبة للفترة الممتدة من 1978 إلى 1979 فتعتبر فترة انتقالية بين المخططين الرباعي الثاني والذي انتهى سنة 1977 والمخطط الخماسي الأول الذي شرع في تطبيقه سنة 1980. حيث خصصت هذه الفترة لاستكمال البرامج الاستثمارية التي برمجت ولم يتم تنفيذها آجالها طبقا للمخططات الثلاث السابقة، فبلغ حجم الاستثمار العمومي في هذه المرحلة حوالي 107.43، مع معدل استثمار يعتبر الأعلى خلال فترة الدراسة، والمقدر بـ: 46.09% كمتوسط لسنتي 1978 و1979. ورغم هذه التطورات التي شهدتها الاستثمار العمومي خلال الفترة 1970-1979، إلا أن هذه البرامج لم يتم إنجازها ضمن إطارها الزمني، ويعود ذلك إلى أن قدرات الانجاز الفعلي آنذاك لم تستوعب تلك الاستثمارات الضخمة، إضافة إلى نقص وغياب التجربة اللازمة لتسيير هذا النوع من المشاريع الضخمة.

وكنتيجة للاختلالات العديدة على المستوى الداخلي والخارجي خلال فترة السبعينات تم تبني سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بإنجاز المشاريع، وذلك عن طريق المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والذي تميز بارتفاع الاعتمادات المالية لتدارك الإخفاقات السابقة، في محاولة لإعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي. وتركزت أهداف الخطة التنموية خلال هذا المخطط على ترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسكن لإعادة التوازن بين القطاعات⁽⁹⁾. أما في مجال التشغيل فكان لتوجيه الاستثمارات العمومية نحو قطاعات ذات مردودية أضعف (القطاعات الاجتماعية، السكن، المنشآت القاعدية الاقتصادية) دور كبير في نمو التشغيل، من خلال استحداث 140000 منصب شغل جديد سنويا، ساهمت فيها بصفة أساسية الإدارة والأشغال العمومية بنسبة أكبر من 33%، ثم قطاع الخدمات بـ: 24%، في حين قدرت مساهمة القطاع الصناعي بأقل من 12%. مع تواصل ركود التشغيل في القطاع الفلاحي. أما بالنسبة لمعدل البطالة ف سجل انخفاضاً إلى 13.87%، رغم زيادة حجم المجتمع النشط بـ: 8857448 فرد مقارنة بالمخطط الرباعي الثاني. ويعود هذا الانخفاض في معدل البطالة والارتفاع في معدل التشغيل إلى الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار البترول، والتي سمحت بتسطير برامج استحدثت 140 ألف منصب شغل سنويا من سنة 1980 إلى سنة 1984.

واستمرار في نفس السياسة الاستثمارية شرع في تطبيق المخطط الخماسي الثاني سنة 1985، والذي كلف تنفيذه 370.50 مليار دج، استفاد منه قطاع الفلاحة بين 1986 و1988 من 8659 مليون دج. ولكن ونتيجة للأزمة البترولية لسنة 1986، تأثرت التوقعات المرسومة لهذا المخطط، نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية بمقدار 20%، والتي كان يوجه جزء منها لتغطية الطلب المتزايد على السلع التجهيزية والمواد الأولية والنصف مصنعة، والتي تتطلبها الاستثمارات العمومية المبرمجة. وكنتيجة لذلك ظهر الاختلال في التوازن الداخلي والخارجي للجزائر، حيث عرفت معدلات التضخم تسارعا كبيرا، بينما عرف ميزان المدفوعات عجزا حادا، من مظاهره ارتفاع نسبة خدمة المديونية إلى المداخيل من العملة الصعبة من 35% سنة 1985 إلى 75.25% سنة 1989، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدولار، الأمر الذي ترك آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذه الأزمة بينت سلبية الاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل الاستثمارات العمومية. من جانبه تميز تطور التشغيل خلال هذا المخطط بجملة من العوامل والظروف الخارجية والداخلية التي دفعت إلى الشروع في عملية كبيرة للإصلاحات الاقتصادية (إقامة إطار مؤسسي لترقية الاستثمار الوطني الخاص وإصدار قوانين تركز استقلالية المؤسسة العمومية)، وخلال هذا المخطط أدى تراجع الدولة عن بعض الاستثمارات العمومية إلى تراجع عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها، حيث بلغت حوالي 75000 منصب شغل فقط سنة 1989، وقد أثر هذا الاتجاه على جميع القطاعات باستثناء قطاع الفلاحة، حيث سجل كل من قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية تراجعا كبيرا، لتحل بذلك الإدارة العمومية المرتبة الأولى في مجال استحداث مناصب الشغل بنسبة 56%. هذه التطورات أدت إلى ميل معدل البطالة نحو الارتفاع، فمن مجتمع نشيط يقدر بـ 4710000 فرد هناك 3950000 يشتغلون، ما يعني أن هناك 760000 فرد في حالة بطالة، بمعدل 16.10%، هذا ومس انخفاض عدد مناصب الشغل المستحدثة جميع القطاعات، خاصة الصناعي منها، والذي بلغت نسبة مساهمته بـ 11% فقط في مناصب الشغل المستحدثة.

3. الاستثمار العمومي، التشغيل والبطالة في الجزائر من 1990 إلى 1999:

في نهاية الثمانينات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه والصناعات المصنعة نحو اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تحدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات المطبقة لم تأت بالناتج المنتظرة، بل وعلى العكس من ذلك فقد زادت حدة الأزمة الاقتصادية. وطبقت الجزائر أول برنامج تثبيت لمدة سنة بعد إمضاءها اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس 1989 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته 300 مليون دولار.

الجدول (02): تطور الاستثمار العمومي، المجتمع النشط، معدل التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر من 1990 إلى 1999.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
الاستثمار العمومي (المليار دج)	41.20	51.52	70.14	104.39	123.81

6814000	6561000	6318000	6085000	5851000	المجتمع النشط
75.70	76.85	76.58	79.41	80.34	معدل التشغيل (%)
24.30	23.15	23.42	20.59	19.66	معدل البطالة (%)

1999	1998	1997	1996	1995	السنة
249.56	229.59	193.69	171.92	140.91	الاستثمار العمومي (المليار دج)
8589000	8326000	8072000	7811000	7561000	المجتمع النشط
70.80	72.00	71.40	71.80	71.90	معدل التشغيل (%)
29.20	28.00	28.60	28.20	28.10	معدل البطالة (%)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

وسعى منها لتعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي أبرمت الجزائر اتفاق ثاني بتاريخ 03 جوان 1991 تحصلت بموجبه على قرض يقدر بـ: 300 مليون من حقوق السحب الخاصة (DTS)، أما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر بـ: 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992⁽¹⁰⁾. وتم الشروع في تطبيق الإصلاحات بهدف تخفيض عجز الميزانية والتحكم أكثر في السياسة المالية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي، الشيء الذي أدى إلى تحقيق فائض في الميزانية بـ 36.8 مليار دج سنة 1991، لتعود حالة العجز للميزانية في 1992 و 1993 بـ 108.267 و 162.678 مليار دج على التوالي. بسبب تراجع أسعار البترول خلال الفترة 1991-1993، بالمقابل عرف الاستثمار العمومي من 1990 إلى 1993 ارتفاعا مستمرا من 41.20 مليار دج إلى 104.39 مليار دج. أما معدلات البطالة فارتفعت لتبلغ 23.15% سنة 1993. وهذا بسبب تسريح أكثر من 90 ألف عامل بين 1991 و 1992. وهذا رغم تبني الدولة لبعض سياسات التشغيل للتقليل من حدة البطالة، كالوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) سنة 1990 وبرنامج الشبكة الاجتماعية (IAIG) سنة 1992.

وعلى خلفية الاختلالات السابقة واستمرار انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1994 صار الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة خاصة في ميزان المدفوعات، أجبرت السلطات على اللجوء إلى اختيار إعادة جدولة الديون الخارجية، فتم التوقيع أولا على برنامج التثبيت لمدة سنة في ماي 1994، وبعدها تمت صياغة إطار السياسة الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي والذي مدته 03 سنوات، صادق عليها مجلس محافظي الصندوق خلال الندوة العادية في نهاية شهر ماي من سنة 1995، مما أتاح للجزائر الحق في استخدام مواردها والاستفادة من دعم مالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لدعم الإصلاحات. ومن أجل إعادة التوازنات على المستوى الداخلي والخارجي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي ببلوغ معدلات نمو عالية كان على الدولة أن تلتزم بعدة شروط

منها تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بتقليل وترشيد النفقات العمومية وخفض وتيرة التوسع النقدي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص بخصخصة مؤسسات القطاع العمومي. وبموجب هذه الشروط انخفضت وتيرة نمو الاستثمارات العمومية، خاصة خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث قدر متوسط معدل نمو الاستثمار العمومي بين 1995 و 1999 بـ: 14.40% سنوياً، بينما بلغ هذا المعدل بين 1990 و 1994 حوالي 30.11%. ورغم تنوع سياسات التشغيل وكثرتها خلال الفترة 1995-1999 (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سنة 1996، وكالة التنمية الاجتماعية سنة 1996، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ) سنة 1997، برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية سنة 1997، عقود ما قبل التشغيل (CPE) سنة 1998، برنامج القرض المصغر (MC) سنة 1999) إلا أن معدلات البطالة ارتفعت بشكل كبير من 24.30% سنة 1994 إلى 29.20% سنة 1999. نتيجة لخصوصية وحل عدد كبير من المؤسسات العمومية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتسريح عمالها.

4. الاستثمار العمومي، التشغيل والبطالة في الجزائر من 2000 إلى 2013:

بداية من سنة 2000 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. حيث أنه بحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج تنموية طويلة المدى، تمثلت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010-2014). الجدول (03): تطور الاستثمار العمومي، المجتمع النشط، معدل التشغيل ومعدل البطالة في الجزائر من 2000 إلى 2013.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إع (المليار دج)	290.20	368.70	448.30	441.00	434.40	672.50	794.5
المجتمع النشط	8850000	9075000	9305000	8762326	9469946	9656044	10109645
معدل التشغيل (%)	70.00	71.60	74.30	76.30	82.30	84.70	87.70
معدل البطالة (%)	30.00	28.40	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إع (المليار دج)	1177.60	1440.80	1425.50	1508.60	1544.80	1761.90	1632.80
الاجتمع النشط	10619280	10820925	11052990	11404388	10661000	11423000	11964000
معدل التشغيل (%)	88.20	88.70	89.8	90.00	90.00	89.00	90.20
معدل البطالة (%)	11.80	11.30	10.20	10.00	10.00	11.00	9.80

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

في جوان 2001 تم الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي حددت مدته بأربع سنوات من 2001 إلى 2004 بمهدف دعم النمو وإنعاش المحيط الاقتصادي، وسخر له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج (ما يعادل 07 مليار دولار)، والذي بموجبه ارتفع الاستثمار العمومي من 290.20 مليار دج سنة 2000 إلى 434.40 مليار دج سنة 2004، ويعود السبب في ذلك إلى الطفرة البترولية التي سجلتها الأسواق الدولية خاصة بعد سنة 2000، مما أتاح للجزائر تكوين وفرة مالية حفزت على انتهاج سياسة مالية توسعية، تعتمد الاستثمار العمومي في المنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية، السكن، الفلاحة والري، التربية والتكوين كقطاعات محفزة للطلب. إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج. ومن أهم النتائج المحصل عليها من تطبيق هذه البرامج إنشاء 4574000 منصب شغل، منها 49% منصب شغل دائم، وبإضافة مناصب الشغل المقررة في البرنامج العادي يصل عدد المناصب المستحدثة إلى 850000 منصب شغل، فبرنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحدثت بموجبه 148800 منصب شغل، منها 146000 منصب مؤقت و 1022800 منصب دائم، وبرنامج التنمية المحلية ساهم في استحداث حوالي 50750 منصب شغل، منها 9900 منصب دائم، أما برنامج تنمية الموارد البشرية فساهم في استحداث 13680 منصب شغل، في حين ساهم برنامج الفلاحة والصيد البحري في خلق 330000 منصب شغل، منها 230000 منصب ضمن عمليات التوسع الفلاحي، و 100000 منصب ضمن عمليات حماية السهول والأحواض المائية، بينما استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر، حيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 224000 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، 96% منها خاصة. هذه المعطيات أثرت على معدلات البطالة التي أخذت منحى تنازلي من 30.00% سنة 2000 إلى 17.70% سنة 2004.

في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وتحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول والتي بلغت سنة 2004 حدود 36.05 دولار للبرميل، تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية، الشيء الذي حفز الدولة على إقرار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية، فرصت الدولة خلال هذا البرنامج غلafa ماليا معتبرا قدر بـ: 5510.9 مليار دج من ميزانية التجهيز العمومي كاستثمارات عمومية. وقد سمحت هذه الاستثمارات بتعزيز النتائج المتحصل عليها اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خاصة في مجال التشغيل وتقليص معدلات البطالة، حيث تم استحداث حوالي 1.3 مليون منصب شغل خلال الفترة 2005-2009، وهو ما كان له الأثر البالغ على معدلات البطالة، والتي واصلت اتجاهها التنازلي إلى 10.20% سنة 2009. وخلال الأربع سنوات الأولى (2010-2013) من البرنامج الخماسي، واصلت الدولة سياستها الاتفاقية التوسعية، من خلال تنفيذ الاستثمارات العمومية الضخمة، حيث انتقل الاستثمار العمومي من 1508.60 مليار دج سنة 2010 إلى 1632.80 مليار دج سنة 2013، مروراً بـ: 1761.90 مليار دج سنة 2012. ورغم الزيادة المعتبرة في حجم المجتمع النشط خلال هذه الفترة، إلا أن عدد المناصب المستحدثة كان أكبر، وهو ما يفسر تراجع معدلات البطالة في هذه الفترة إلى 9.80% سنة 2013.

الدراسة القياسية

لقد حظيت دراسة ظاهرة البطالة بتفصيل شامل من خلال مختلف الدراسات المعتمدة أساساً على تجارب البلدان المتقدمة، حيث يمكن تقسيم المتغيرات المحددة للبطالة إلى قسمين رئيسيين، يتعلق الأول بالجانب التنظيمي لسوق العمل، ويتعلق الثاني بجانب الاقتصاد الكلي. في هذه الدراسة سنتناول محددات قسم الاقتصاد الكلي مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري على أساس أنه اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة على مداخل البترول.

4. معطيات الدراسة:

- **الاستثمار العمومي:** لقد أشارت عديد الأبحاث التحريية لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل والبطالة، حيث بينت هذه الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار العمومي على الإنتاجية، ومن بين الدراسات نجد دراسة D. A. Aschauer سنة 1989 التي أثبتت أن مرونة الإنتاج لرأس المال العام في الولايات المتحدة تساوي 0.39، وأن انخفاض الإنتاجية في الو.م.أ خلال سنوات السبعينات مرده إلى انخفاض حجم الاستثمار العمومي. لهذا نعتبر أن معدل البطالة دالة في نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج بعلاقة عكسية.

– **معدل النمو الاقتصادي:** هناك علاقة تجريبية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وهي ما تعرف بقانون أوكن، وتنص هذه العلاقة على أن معدل البطالة يتأثر عكسياً مع معدل النمو الاقتصادي. وعليه فإننا نعتبر أن معدل البطالة دالة في معدل النمو الاقتصادي بإشارة سالبة.

– **المجتمع النشط:** من المتوقع أنه كلما زاد حجم المجتمع النشط كلما زاد عدد العاطلين عن العمل، إلا في حالة ما إذا تم خلق مناصب شغل مساوي لحجم الزيادة في المجتمع النشط وهو ما يقود إلى الحفاظ على مستوى البطالة على أقصى تقدير. ومنه فإننا نتوقع أن يكون معدل البطالة دالة في نسبة المجتمع النشط إلى عدد السكان وبإشارة موجبة.

– **معدل الفائدة الحقيقي:** سيتم إدراج معدل الفائدة الحقيقي (معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم) كمتغير مفسر للبطالة، على أساس أنه محدد من محددات الطلب على الاستثمار، ومن المتوقع أن تكون العلاقة بينهما علاقة طردية، بحكم أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة.

– **معدل التضخم:** سنة 1959 قام AW. Philips بصياغة علاقة عكسية بين تغيرات معدل الأجر الاسمي ومعدل البطالة، بحيث يتميز هذا المنحنى بميل سالب. مع إمكانية المراجعة والتوفيق بين ارتفاع الأجور الاسمية والبطالة. فإذا كان التضخم ناتجاً عن ارتفاع كتلة الأجور فللحفاظ على استقرار الأسعار يجب منع زيادة الأجور الاسمية والقبول بارتفاع البطالة. وبهذا تكون البطالة هي ثمن مكافحة التضخم، كما أن التضخم هو ثمن تحقيق التشغيل الكامل. ورغم أن سنوات السبعينات والثمانينات أدخلت الشك في مصداقية منحنى Philips بسبب حدوث الركود التضخمي. وعليه ففي هذه الدراسة يمكن اعتبار البطالة دالة في معدل التضخم وبإشارة سالبة.

– **معدل نمو مخزون رأس المال :** من المتوقع أن زيادة مخزون رأس المال تؤدي إلى تخفيض البطالة، حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الإنتاجية وحجم الإنتاج، وتتبعها زيادة في حجم الطلب الكلي، ويؤدي ذلك إلى تحسن الأجور، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة عرض العمل من جهة، وزيادة الطلب على العمل لمواجهة الطلب المتوقع. وعليه يمكن اعتبار أن معدل البطالة دالة في معدل نمو رأس المال وبإشارة سالبة.

– **أسعار البترول:** نظراً للدور الكبير الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة، فإننا ندرجه كمتغير مفسر لمعدل البطالة، فمن التحليل السابق نستنتج أنه كلما كانت أسعار البترول مرتفعة كلما زادت إيرادات الميزانية وبالتالي تخفيض الدولة على القيام بالاستثمارات العمومية (الدور الكبير الذي لعبته الطفرة البترولية منذ سنة 2000 في صياغة وبعث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي)، ومنه فإننا نتوقع أن يكون معدل البطالة دالة في أسعار البترول وبإشارة عكسية.

وتم الحصول على معطيات الدراسة من الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الجزائري ووزارة المالية، وهي تمتد من 1970 إلى 2013. أما بالنسبة لمعدل نمو مخزون رأس المال فإننا اعتمدنا على قاعدة البيانات لـ: Nehru & Dhareshwer التي تفترض سلسلة زمنية لمخزون رأس المال لـ 92 دولة للفترة الممتدة من 1950 إلى

1990. وللحصول على مخزون رأس المال اعتمدنا على عملية الجرد التي تسمح بتعريف مخزون رأس المال كما

$$K_t = (1 - \delta) \cdot K_{t-1} + I_t \quad (11)$$

حيث: K_t مخزون رأس المال للفترة t ، حجم الاستثمار للفترة t و δ معدل انخفاض رأس المال. ولتقدير مخزون رأس المال في الجزائر نأخذ مخزون رأس المال الابتدائي لسنة 1969 ويساوي 391.1 مليار دج و $\delta = 5\%$ (12)، انطلاقاً من هذه المعطيات استخرجنا سلسلة مخزون رأس المال بالسعر الثابت لسنة 1989.

5. تحديد متغيرات النموذج:

لتحديد المتغيرات المفسرة لمعدل البطالة سنستعمل النظرية الاقتصادية من خلال دراسة إشارة المعلمات المقدرة ومدى تطابقها مع الواقع، والنظرية الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعلمات ومختلف الاختبارات الإحصائية (اختبار Student، اختبار معامل التحديد، اختبار Fischer واختبار Durbin-Watson لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء).

إذن وعملاً بالاعتبارات النظرية والتجريبية المذكورة سابقاً، وعملاً بخطة العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة له تكون دالة معدل البطالة كمايلي:

$$tcho_t = f(ip_t, cr_t, pa_t, r_t, in_t, gk_t, pp_t)$$

$$tcho_t = \beta_0 + \beta_1 * ip_t + \beta_2 * cr_t + \beta_3 * pa_t + \beta_4 * r_t + \beta_5 * in_t + \beta_6 * gk_t + \beta_7 * pp + \varepsilon_t$$

حيث: $tcho$: معدل البطالة، ip : نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي، cr : معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، pa : نسبة المجتمع النشط إلى عدد السكان، r : معدل الفائدة الحقيقي، in : معدل التضخم، gk : معدل نمو مخزون رأس المال، pp : أسعار البترول، t : مؤشر للدلالة على الزمن. باستعمال برنامج Eviews كانت نتائج التقدير كمايلي:

$$tcho_t = 13.0327 - 0.34231 ip_t - 0.05614 cr_t + 0.14252 gk_t + 0.72152 in_t + 0.40153 pa_t - 0.24587 pp_t + 0.790141 r_t$$

$$(2.0735) \quad (-2.2586) \quad (-1.5479) \quad (0.42145) \quad (3.51482) \quad (1.7808) \quad (-6.2456) \quad (3.49058)$$

$$n = 44 \quad R^2 = 0.8803 \quad \bar{R}^2 = 0.8570 \quad DW = 1.7853 \quad F - Statistic = 37.82$$

ولتحديد المتغيرات المفسرة لمعدل التضخم والمدرجة في العلاقة السابقة، نقوم بتشخيص النموذج بالاعتماد على عدة معايير، أولها المعايير الاقتصادية، ويكون ذلك بمقارنة إشارة وحجم المعلمات مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية التي تم وضعها سابقاً.

- بالنسبة للحد الثابت: $\hat{\beta}_0 = 13.0327$ ، يأخذ إشارة موجبة، أي أن هناك مقدار ثابت قيمته 13.032 من معدل البطالة لا يتغير بتغير المتغيرات المستقلة.

- بالنسبة لمعلمة نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج : $\hat{\beta}_1 = -0.3423$ ، تأخذ إشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ونسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج . هذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.
 - بالنسبة لمعلمة معدل النمو الاقتصادي : $\hat{\beta}_2 = -0.0561$ ، تأخذ إشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي. هذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.
 - بالنسبة لمعلمة معدل نمو مخزون رأس المال : $\hat{\beta}_3 = +0.1425$ ، تأخذ إشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل نمو مخزون رأس المال. هذا ما لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.
 - بالنسبة لمعلمة معدل التضخم : $\hat{\beta}_4 = +0.7215$ ، تأخذ إشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. هذا ما لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.
 - بالنسبة لمعلمة نسبة المجتمع النشط إلى عدد السكان : $\hat{\beta}_5 = +0.4015$ ، تأخذ إشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين معدل البطالة ونسبة المجتمع النشط إلى عدد السكان . وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.
 - بالنسبة لمعلمة أسعار البترول : $\hat{\beta}_6 = -0.2458$ ، تأخذ إشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة وأسعار البترول. وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.
 - بالنسبة لمعلمة معدل الفائدة الحقيقي : $\hat{\beta}_7 = 0.7901$ ، تأخذ إشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل الفائدة الحقيقي. وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.
- نلاحظ أن الفؤذج المقدر غير مقبول اقتصاديا، حيث نجد أن معلمة معدل التضخم ومعلمة معدل نمو رأس المال تشير إلى التأثير الإيجابي لمعدل التضخم ومعدل نمو رأس المال على معدل البطالة . باستعمال برنامج SPSS اعتمادا على تقنيات اختيار النموذج الأمثل⁽¹³⁾ من بين كل الدوال المقدرة تم الوصول إلى الدالة التالية:

$$tcho_t = 9.27254 - 0.40125 \cdot ip_t - 0.07726 \cdot cr_t + 0.90251 \cdot pa_t - 0.29985 \cdot pp_t$$

$$(2.5063) \quad (-2.3071) \quad (-2.4105) \quad (7.09451) \quad (-10.037)$$

$$n = 44 \quad R^2 = 0.8312 \quad \bar{R}^2 = 0.8139 \quad DW = 1.7987 \quad F - Statistic = 48.03$$

6. تشخيص النموذج:

سنعمل على تشخيص النموذج أولا اقتصاديا، ثم إحصائيا وبعدها قياسيا.

اقتصاديا:

نلاحظ أن الدالة المقدرة مقبولة اقتصاديا، حيث أنها تتماشى مع توقعات العلاقة التي تربط بين كل متغير مفسر ومعدل البطالة، حيث نلاحظ وجود علاقة عكسية بين كل من نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج، معدل النمو وأسعار البترول من جهة ومعدل البطالة من جهة أخرى، كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ونسبة المجتمع النشط إلى عدد السكان.

إحصائيا: يمكن تشخيص النموذج إحصائيا من خلال المعايير التالية:

أ- **معامل التحديد:** $R^2 = 0.8312$ ، وهي نسبة معتبرة، أي أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة، كما أن 83.12% من تغيرات معدل البطالة مفسرة بتغيرات كل من نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج، معدل النمو الاقتصادي، أسعار البترول ونسبة المجتمع النشط إلى عدد السكان. بينما النسبة المتبقية فهي مفسرة بعوامل أخرى.

ب- **اختبارات المعنوية:** وتتمثل هذه الاختبارات في اختبار Student واختبار Fischer.

- اختبار Student: يستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الإحصائية لكل معلمة من معاملات النموذج على حدا.

بالنسبة للحد الثابت: شكل الاختبار هو:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

إحصائية Student المحسوبة: $St_{cal} = |2.5063| = 2.5063$

إحصائية Student الجدولة: $St_{(n-k)}^{\alpha/2} = St_{(44-39)}^{2.5\%} = St_{39}^{2.5\%} = 1.96$

بمقارنة القيمتين نجد: $St_{cal} = 2.5063 \geq St_{39}^{0.025} = 1.96$ ، وبالتالي نقبل الفرضية: $H_1 : \beta_0 \neq 0$.

أما بالنسبة لباقي المعلمات، فكانت نتائج الاختبار كمايلي:

الجدول (04): نتائج اختبار Student على باقي معاملات النموذج.

المعلمة	St_{cal}	$St_{39}^{0.025}$	المقارنة	النتيجة
معلمة ip : β_1	2.3071	1.96	$St_{cal} \geq St_{39}^{0.025}$	نقبل: $H_1 : \beta_1 \neq 0$
معلمة cr : β_2	2.4105	1.96	$St_{cal} \geq St_{39}^{0.025}$	نقبل: $H_1 : \beta_2 \neq 0$
معلمة pa : β_3	7.0945	1.96	$St_{cal} \geq St_{39}^{0.025}$	نقبل: $H_1 : \beta_3 \neq 0$
معلمة pp : β_4	10.037	1.96	$St_{cal} \geq St_{39}^{0.025}$	نقبل: $H_1 : \beta_4 \neq 0$

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج اختبار Student

كنتيجة عامة لهذا الاختبار نجد أنه عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ كل معاملات النموذج ذات دلالة إحصائية.

- اختبار **Fischer**: يستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج المقدّر، ويأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \dots = \beta_4 = 0 \\ H_1 : \exists i / \beta_i \neq 0 \quad \forall i = 0 \dots 4 \end{cases}$$

إحصائية **Fischer** المحسوبة:

$$F_{cal} = \frac{R^2 / k - 1}{(1 - R^2) / (n - k)} = \frac{0.8312 / 5 - 1}{(1 - 0.8312) / (44 - 5)} = 48.03$$

إحصائية **Fischer** الجدولة:

$$F_{(k-1, n-k)}^{\alpha=5\%} = F_{(4, 39)}^{5\%} = 2.61$$

بمقارنة إحصائية **Fischer** المحسوبة مع إحصائية **Fischer** الجدولة نجد أن:

$F_{cal} = 48.03 > F_{(4, 39)}^{5\%} = 2.61$. ومنه نقبل الفرضية: $H_1 : \exists i / \beta_i \neq 0$ ، والتي مفادها أن النموذج ككل مقبول إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$.

المعايير القياسية: وتمثل هذه المعايير في اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار عدم تجانس التباين.

أ- اختبار الارتباط الذاتي: لاختبار الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج الأمثل نستعمل اختبار **DW** ، هذا الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$$

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2} = 1.7987$$

تقوم بحساب الإحصائية **DW** التي تعطى بالعلاقة التالية:

ولدينا: عدد المشاهدات في النموذج: $n = 44$

عدد المتغيرات المستقلة في النموذج: $k = 4$

من جدول **Durbin-Watson** نجد القيم الحرجة d_1 و d_2 عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ كمايلي:

$d_1 = 1.336$ و $d_2 = 1.720$ ، فنلاحظ أن: $d_2 = 1.720 < DW = 1.7987 < 4 - d_2 = 2.280$ ، ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب- اختبار عدم تجانس التباين: لاختبار تجانس التباين من عدمه نستعمل اختبار **White** من خلال تقدير النموذج التالي:

$$e_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 ip_t + \alpha_2 (ip_t)^2 + \alpha_3 (ip_t \cdot cr_t) + \alpha_4 (ip_t \cdot pa_t) + \alpha_5 (ip_t \cdot pp_t) + \alpha_6 cr_t + \alpha_7 (cr_t)^2 + \alpha_8 (cr_t \cdot pa_t) \\ + \alpha_9 (cr_t \cdot pp_t) + \alpha_{10} pa_t + \alpha_{11} (pa_t)^2 + \alpha_{12} (pa_t \cdot pp_t) + \alpha_{13} pp_t + \alpha_{14} (pp_t)^2 + \varepsilon_t$$

حيث: e_t^2 : هي مربع بواقي تقدير النموذج السابق.

ثم نقوم باختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_{14} = 0 \\ H_1 : \exists i / \alpha_i \neq 0 \end{cases}$$

باستعمال برنامج EViews 04 وطريقة المربعات الصغرى العادية قمنا بتقدير النموذج السابق،

إحصائية White المحسوبة: $44 \cdot R^2 = 44 \cdot 0.1006 = 4.4264$

القيمة الجدولة: $\chi_p^2(\alpha = 5\%) = \chi_{14}^2(\alpha = 5\%) = 23.6848$

من خلال مقارنة القيمتين المحسوبة والجدولة نجد: $44 \cdot R^2 = 4.4264 < \chi_{14}^2(\alpha = 5\%) = 23.68$

نقبل فرضية العدم $H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_{14} = 0$ ، أي غياب مشكل عدم تجانس التباين. أي لا يوجد تغير في التباين.

كخلاصة لتشخيص النموذج بالمعايير المختلفة نستنتج أن النموذج مقبول اقتصاديا، إحصائيا وقياسيا، وبالتالي الشكل النهائي للنموذج يكون كمايلي:

$$tcho_t = 9.27254 - 0.40125 \cdot ip_t - 0.07726 \cdot cr_t + 0.90251 \cdot pa_t - 0.29985 \cdot pp_t \\ (2.5063) \quad (-2.3071) \quad (-2.4105) \quad (7.09451) \quad (-10.037)$$

$n = 44 \quad R^2 = 0.8312 \quad \bar{R}^2 = 0.8139 \quad DW = 1.7987 \quad F - Statistic = 48.03$

والذي من خلاله نستنتج أن نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج احد المتغيرات المفسر لتطور معدل البطالة في الجزائر، ومن خلال هذا النموذج نجد أن تغير نسبة الاستثمار العمومي بوحدة واحدة يحدث تغيرا عكسيا على معدل البطالة بـ: 0.4012 وحدة، هذا التأثير يكون ضمن تأثيرات أخرى تمارسها متغيرات (معدل النمو الاقتصادي، أسعار البترول ونسبة المجتمع النشط إلى عدد السكان، هذا الأخير الذي يعتبر متغيرا ديموغرافيا لكنه من المحددات الرئيسية لمعدل البطالة في الجزائر.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث حاولنا الإجابة على إشكالية تتمثل في تحليل وقياس أثر الاستثمار العمومي على التشغيل والبطالة في الجزائر، خلال الفترة 1970-2013، حيث تناولنا الإطار النظري للدراسة من خلال التطرق إلى سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على التشغيل والبطالة، مع التركيز على الإنفاق الاستثماري أو الاستثمار العمومي، كما تناولنا أيضا ضمن هذا الإطار تطور كل من الاستثمار العمومي، التشغيل والبطالة في الجزائر. حيث كانت النتيجة أن الدولة كانت ومازالت المسيطر الأعظم على النشاط الاقتصادي، ففي مرحلة الاقتصاد المخطط تولت الدولة مسؤولية دفع عجلة التنمية وتحسين الوضعية الاجتماعية للسكان، حيث قامت بتنفيذ استثمارات عمومية ضخمة خلال المخططين الرابعين الأول والثاني، وهو ما كان له أثر إيجابي على

التشغيل خلال هاذين المخططين. إلا أنه وبنهاية السبعينات بدأت تظهر بعض الاختلالات الداخلية، حيث أن معظم البرامج الاستثمارية لم يتم إنجازها في آجالها الزمنية من جهة، إضافة إلى ضعف إنتاجية القطاع الصناعي والذي كلفت استثماراته الدولة اللجوء المتكرر للقروض الخارجية لتغطية احتياجاته من السلع التجهيزية والمواد الأولية ونصف المصنعة. ليتم خلال المخطط الخماسي الأول إعادة توجيه الاستثمارات العمومية إلى قطاعات ذات إنتاجية ضعيفة نوعا ما، وهو ما حسن من التشغيل في الجزائر، وبالتالي الحد من البطالة خلال الفترة 1980-1984. لتستمر الدولة على نفس السياسة الاستثمارية خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، والذي ميزته الأزمة البترولية لسنة 1986، وما كان لها من آثار على الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تسريح العديد من العمال، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. واستمرت الاستثمارات العمومية في التوسع خلال سنوات 1990-1993، مقابل ارتفاع معدلات البطالة، وهذا كامتداد للأزمة البترولية لسنة 1986 من جهة، وتدهور الوضع الأمني والسياسي من جهة أخرى. وخلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والذي من شروطه ترشيد الإنفاق الحكومي للتقليص العجز الموازي. سجلت الاستثمارات العمومية تباطؤا في معدلات نموها من سنة 1994 إلى 1998، وهذا مقارنة بمعدل النمو في الفترات السابقة، وبخاصة عديد المؤسسات العمومية وغلق المفلسة منها، تم تسريح آلاف العمال من مناصبهم، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، بلغت 30% سنة 2000. ومع بداية الألفية الجديدة شكل ارتفاع أسعار البترول إلى أعلى مستوياته حافزا للدولة للاهتمام بالبنية التحتية وتنمية الجوانب الاجتماعية للسكان، حيث برمجت برامج تنمية قصيرة ومتوسطة المدى، تعتمد على سياسة إنعاش الطلب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والتي من خلالها قامت الدولة بتنفيذ استثمارات عمومية ضخمة، تميزت بالتوجيه نحو قطاعات المنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، الفلاحة والري، السكن والتربية والتكوين، سواء في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، أو البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، أو البرنامج الخماسي (2010-2014)، وهو ما سمح باستحداث ملايين مناصب الشغل، وبالتالي اتجاه معدل البطالة نحو الانخفاض، ليستقر عند 9.8% سنة 2013. أما الجانب التطبيقي من الدراسة، فخصصناه للدراسة القياسية، وهذا لأجل قياس أثر الاستثمار العمومي على معدل البطالة في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تمارس هي الأخرى تأثيراتها على معدل البطالة، إضافة إلى مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري، كونه اقتصادا ريعا، فقمنا كذلك بأخذ أسعار البترول كمتغير مفسر لمعدل البطالة في الجزائر. فقمنا بتقدير نموذج خطي متعدد يأخذ معدل البطالة كمتغير تابع، بينما باقي المتغيرات والتي من بينها نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج كمتغيرات مستقلة. وكان من نتائج الدراسة القياسية أن الاستثمار العمومي محدد رئيسي لمعدل البطالة في الجزائر، حيث أن تغير نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج بوحدة واحدة تحدث أثرا عكسيا على معدل البطالة ب: 0.4012 وحدة، كما أنه من بين المتغيرات المحددة لمعدل البطالة في الجزائر نجد معدل النمو الاقتصادي، أسعار البترول ونسبة المجتمع النشط إلى عدد السكان والذي يعتبر متغيرا ديموغرافيا.

التهميش والمراجع:

- (1) - (حامد عبد المجيد دراز)، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2003، ص 16.
- (2) - (فلح حسين خلف)، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 89.
- (3) - (عبد المجيد قدي)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003. ص 21.
- (4) - (اليثي محمد علي وآخرون)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 50.
- (5) - (مدحت القرشي)، اقتصاديات العمل، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 138.
- (6) - (أحمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر، الإسكندرية، 2004، ص 256.
- (7) - (حربي محمد موسى عريقات)، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 143.
- (8) - (مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد)، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص ص 332-333.
- (9) - (عبد اللطيف بن أشنهو)، تجرية الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1982، ص 513.
- (10) - (AHMED Ben Bitour), *l'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités*, Edition marinoor, Alger, 1988, P78.
- (11) - (AHMED Zakane), *Dépenses publiques, croissance à long terme et politique économique, Essai d'analyse économique appliquée au cas de l'Algérie*, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2003, P141.
- (12) - (AHMED Zakane), Op. cit, P142.
- (13) - لمزيد من التفاصيل انظر: (R. Bourbonnais), *Econométrie*, 6^{eme} édition, Dunod, Paris, 2005, P112-114